الاطــار القـانوني لحمـاية البيئـة بالجـزائر

د.بـوعشة مبـارك جامعة قسنطينة

ملخص:
بعد 26 سنة من صدور قانون حماية البيئة المؤرخ في 5 فيفري1983 ، و 17 سنة من عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة التنمية) المنعقد في Rio de Janeiro بالبرازيل، مازالت الجزائر تواجه تحديات بيئية هامة، و في إطار الإصلاحات الأساسية التي مست الاقتصاد الجزائري لمعالجة هذه الوضعية والدخول في طريق التنمية المستدامة فضلت الجزائر الانفتاح على اقتصاد السوق وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والمالية حيث تم تسجيل المخطط الوطني من أجل البيئة
و التنمية المستدامة . (PNAE-DD)

Summary:
After 26 years from the appearance protection law related to environment purposes in the fifth of February in 1983, and after seventeen (17) years of the development summit that has been held in Rio de Janeiro (Brazil) of the United Nation for the Environment and Development, Algeria has been facing a real challenge concerning that matter. Within the framework of restructuring the Algerian economy by mean of sustainable development, Algeria has made a choice of being open through the market economy, and being effective in using their natural and financial resources. Therefore, a national plan for the environment and sustainable development (PNAE-DD) is now being processed.

المقدمـة:

يعتمد الاقتصاديون على السوق بتوجيههم عند اتخاذ القرار ، فهم يحترمون السوق لأنها تستطيع أن تخصص الموارد بكفاءة لا يستطيع المخطط المركزي أن يجاريها، أما علماء البيئة فإنهم ينظرون إلى السوق باحترام أقل لأنهم يرون سوقا لا تنطق بالحقيقة، كمـا يرى أيضا علماء البيئة سجل النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، و لكنه يرون أيضا اقتصادا يزداد صراعا مع النظم الداعية له، اقتصادا يستنزف رأس المال الطبيعي للأرض، ويتحرك الاقتصاد العالمي إلى مسار بيئي من المؤكد أنه سيؤدي إلى تدهور اقتصادي، وهم يرون أن هناك حاجة إلى إعادة هيكلة شاملة في الاقتصاد بحيث يتلائم مع النظام البيئي، وهم يعرفون أن العلاقة الثابتة بين الاقتصاد والمنظومة البيئية لكوكب الأرض أساسية إذا أردنا أن يتواصل التقدم الاقتصادي، ولقد أصبح الاقتصاديين أكثر وعيا بالبيئة اعترافا منهم بالاعتماد الكامن للاقتصاد على المنظومة البيئية لكوكب الأرض،

وعلى سبيل المثال ساند 2500 اقتصادي (يضمون 8 من الحاصلين على جائزة نوبل) (1) فرض ضريبة الكربون لتحقيق استقرار المناخ ، و يتزايد عدد الاقتصاديين الذين يبحثون عن طرق تجعل السوق تنطق بالحقيقة البيئية ، و هذا النمو المتنامي يتضح من النمو السريع للجمعية الدولية للاقتصاد البيئي التي تضم 1200 عضوا وفروعا في كل أرجاء العالم وتهدف هذه الجمعية إلى تكامل تفكير علماء البيئة والاقتصاديين ليصبح علما مشتركا يهدف إلى بناء عالم متواصل.

ولقد شهدت ثمانينات القرن الماضي تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء و تدهور أوضاع البيئة و وجود روابط بينهما، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد و البيئة

والأجيال التي ستعيش في العالم مستقبلا وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجيات الأساسية على نحو أفضل، و أنشئت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 (المفوضية العالميـة للبيئـة و التنميـة) ترأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة Brundtland

فسميت (مفوضية Brundtland) وأقرت الجمعية العامة في 1987/12/11 تقريرها(مستقبلنـا المشتـرك). والجزائر مثلها مثل الدول النامية الأخرى تواجه في بداية القرن الواحد والعشرون تحديات التنمية والعولمة الاقتصادية، فالتنمية يجب أن ترتكز على معايير الفعالية والربحية مع إدماج الإهتمام بالجانب الإجتماعي واقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، فالتنمية يجب أن تتوسع إلى بدائل أخرى غير المعتمدة أساسا على تصدير المحروقات .

والمشاكل البيئية في الجزائر لها آثار سلبية مباشرة على النشاط والأنشطة الاقتصادية، على الصحة ومستوى المعيشة للسكان وعلى الإنتاجية واستدامة الرأس مال الطبيعي .

وسنتعرض في هذه المقالة إلى النقطة التالية:

I- الإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر من خلال التشريعات القانونية.

I- الإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر من خلال التشريعات القانونية:

توجد الجزائر في مرحلة انتقال بيئية متلازمة مع مرحلة انتقال اقتصادية حيث يلاحظ تدهور الحالة البيئية للبلد و بالأخص فيما يخص رأس المال الطبيعي حيث جزءا منه غير قابل للاسترداد، و بلغ مرحلة من الخطورة ليس فقط بعدم قدرته على تغطية جزء من المطالب الاقتصادية والاجتماعية للعقود الثلاث القادمة بل أخطر من ذلك يكمن في محدودية رفاهية الأجيال القادمة .

واعتمادا على ذلك قررت الجزائر الاستثمار في التنمية المستدامة، و هذا ما شكل المحور الرئيسي للإستراتيجية البيئية و المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) ، و هذا ما يستجيب للأبعاد الاجتماعية والبيئية لاختيارات نماذج المجتمع والتنمية الاقتصادية ويحقق القطيعة مع السياسات و المناهج المتابعة في العقود السابقة.

1- الإستراتيجية الوطنية للبيئة 2001-2011 :(2)

تعيش الجزائر أزمة ايكولوجية حادة تتجلى من خلال إتلاف الغابات والتصحر وإضعاف التنوع البيولوجي وتدهور الموارد المائية من حيث الكمية والنوعية وتزايد التلوث (الهواء،التربة،المياه القارية و البحرية) وتكاثر النفايات الحضرية والصناعية وفساد الإطار المعيشي وتدهور التراث الأثري والتاريخي.

هذا التدهور يكلف ما يلي:

- 7 % من الثروة المقاسة بالمنتوج الداخلي الخام تضيع سنويا.
- تدهور صحة المواطنين: الأمراض المتنقلة عن طريق المياه مستمرة و أمراض الجهاز التنفسي متنامية.
- التسيير الغير ملائم للأحواض المنحدرة من المناطق الجبلية والفضاءات السهبية يسبب النزوح الريفي ومرارة العيش في المدن.

أعدت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة و وضعت مخططا وطنيا. تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- العمل على النمو المستدام و التقليص من ظاهرة الفقر.
- حمـاية الصحة العمومية.

إن تنفيذ هذه الإستراتيجية تطلب:

- بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية و متابعة التطبيق الفعلي و بقدرات مؤسساتية و موارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات و خاصة على مستوى الجماعات المحلية.
- تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية و حماية السكان من أضرار التلوث و التنمية المستدامة.
- بناء سياسات وإنشاء مؤسسات واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة، تطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وإشراك المواطنين بصفة تلقائية.

- التدعيم التشريعي و التنظيمي:

تعمل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي من أهداف حماية البيئة. تتعلق الأولويات بـ:

- مراجعة وتنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي .
- إصدار قانون متعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار

وتوزيع الأنشطة على مستوى الإقليم وحماية الموارد الطبيعية. كما يتضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد والتنمية الإقتصادية والتطور البشري (القانون رقم 20/01 المؤرخ 2001/12/12) .

- إصدار قانون متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها لتوفير الإطار القانوني الملائم لتنفيذ سياسة التسيير العقلاني لهذه النفايات (القانون رقم 19/01 المؤرخ 2001/12/12).
- إعداد قانون خاص بالجبال يكون موضوعه التمكين من ترميم هذا الفضاء في وظائفه المتمثلة في التنظيم الإيكولوجي وإنتاج الثروات بهدف تحسين المداخيل الريفية.
- مراجعة القانون الرعوي الذي تمكن من توضيح النظام العقاري في السهوب وإعادة تنصيب الدولة في دورها وإلقاء مسؤولية الإستصلاح وتنظيم المتاجرات العقارية

وحماية التراث الطبيعي (القانون رقم: 02-02 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتنميته) .

زيـادة على ما سلف ذكره، عدة مشاريع مراسيم وقرارات قانونية وتشريعية صدرت أو في وشك الإصدار، نذكر منها:

- مرسوم تنفيذي محدد لقائمة النفايات و تعريف أصنـاف النفايات الخاصة .
- مرسوم محدد كيفيات نقل النفايات الخاصة.
- قرار وزاري معدل ومكمل للقرار الوزاري المؤرخ في 16 مـارس 1985 الذي يتضمن المصادقة على الإتفاقية النموذجية لاسترجاع الورق القديم والورق المقوى.
- قرار وزاري المتعلق بدراسات مدى التأثير على البيئة الخاصة بمنشآت استرجاع، رسكلة، تثمين، معالجة وإزالة النفايات .
- قـرار وزاري محدد التوصيات التقنية الخاصة بمراكز الردم التقني، التفريغ و حجز النفايات .
- قـرار وزاري محدد تقنيات التهيئة والإستغلال الخاصة بالمنشآت المتخصصة في حرق بعض النفايات الخاصة.
- قـرار بلدي محدد كيفيات جمع النفايات الصلبة الحضرية للبلدية.

التدعيـم المؤسسـاتي:

إن إصدار القوانين أمر اساسي لحماية البيئة و توفر القدرات المؤسساتية حاسم في العمل على تطبيقها.

إن تطوير المهن والحرف الخاصة بالبيئة وتعزيز قدرات حراسة ومتابعة نوعية الأنظمة الإيكولوجية وإقامة نظام إعلامي بيئي وحماية الساحل

وترقية التكنولوجيات النظيفة كلها تشكل الأولويات المقترحة لتحسين التشكيلة المؤسساتية.

تمر حماية البيئة حتما بتمهينات جديدة وبالإنتشار الواسع لمنهجيات وتقنيات الحفاظ على البيئة، فتطوير المهن والحرف البيئية أمر لا مفر منه، فهي تعني في المقام الأول الجماعات المحلية ثم المؤسسات العمومية والخاصة وكل المتدخلين اللآخرين الذين تتغذى أنشطتهم من الموارد الطبيعة للبلاد.

- **المعهد الوطني لمهن البيئة:**

هو الهيئة الجـامعة للقطاعات المكونة (التعليم العالي، التربية الوطنية،التكوين المهني) ، سيشكل المكان المميز للتفكير والتصور والبرمجة للتكوين في هذه المهن.

- المـرصد الوطني للبيئة و التنمية المستديمة:

سيمكن من تدعيم و تحسين سير الشبكة الوطنية لرصد و حراسة و قياس نوعية مختلفة الأوساط الإيكولوجية و هذا يتطلب:

- تطوير و إعادة تنظيم المخابر.
- التنسيق مع الشبكات القطاعية الأخرى التي لها علاقة مع البيئة.
- إعداد برامج وطنية و جهوية للرصد والحراسة والقياس.
- التلخيص والنشر المنتظمين لنتائج حالة البيئة.

من البديهي أن السير الشبكاتي لهندسة متنوعة من الهياكل تتطلب إحداث مؤسسة تنسق أشغالها.

- المعهد الـوطني للسـاحل:

إن إقامة هيكل لقيادة سياسة تسيير الساحل وحمايته لكونه أساس تطوير أنشطة إجتماعية ،إقتصادية مستديمة وأنشطة سياحية أمر لا مناص منه .

الحفاظ على المنطقة الساحلية والشاطئية وإجراء دراسات لفائدة البلديات والولايات الساحلية وإعداد المعايير وتشخيص وحماية المواقع الطبيعية والإستحمامية، و العمل كمنظم للمتاجرات العقارية هي مهام هامة ستلقى على عاتق المعهد الوطني للساحل.

المـركز الـوطني للتكنولوجيـات النظيفة:

تقتضي مكافحة التلوث الصناعي بمختلف مصادره تطوير إدارة أعمال البيئة، لهذ الغرض سينشئ مركز وطني للتكنولوجيا النظيفة. من جملة الأهداف المرسومة لترقية التكنولوجيات النظيفة يمكن ذكر التقليل في المرحلة الأولى والقضاء النهائي في المرحلة الثانية على النفايات لاسيما الخطيرة منها في عين مصدرها والإستعمال العقلاني للمواد الأولية والموارد الطبيعية.

- التحسيس و التربيـة البيئيـة:

الغرض هو إقناع الأشخاص وتحفيزهم ليغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية إزاء البيئة. لهذا الغرض، ستعد برامج مناسبة لكل المجموعات. تبقى الأولويات من باب البداهة، الحفـاظ على المورد المائي والاقتصاد فيه، نظافة المدن والشواطئ الاستحمامية، إعادة التشجير،...إلخ ، كلها مواضيع ستكون محل أعمال تربوية وتحسيسية على مستوى كافة التراب الوطني. إن إشراك المواطنين في إنجاز مشاريع بيئية يجعلهم يحسون بأنهم معنيون بها و بالتالي مسؤولون عنها.

الأراضـــي:

حماية الأراضي من زحف التمدن والعمران ينبغي أن تمر من خلال إعداد خريطة تصنف هذه الأراضي ومن خلال تعزيز أدوات الإستعمال العقلاني للأراضي المنصوص عليها في القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والعمران وخاصة مخطط إحتلال الأراضي الذي يتحتم عليه أن يحدد في المكان الأراضي الزراعية ذات القدرة الكامنة العالية والجيدة.

وأخيرا ستدعم مراجعة القانون المتعلق بالتهية والتنمية الذي ينتظر منه أن ينص على الترسيمات التوجيهية لحماية الأراضي ولمكافحة التصحر والأدوات الخاصة بالحماية.

الميـــاه العذبـة:

الأزمة الحادة التي سيعرفها المورد المائي تتطلب الإفعال المستعجل لسياسة متكاملة خاصة بالتسيير المستديم لهذا المورد الثمين.

يتعين على هذه السياسة أن تراعي النقائص والضغوط التي تمارس على العرض من جهة والطلب من جهة أخرى، وأن ترمي إلى أهداف متعددة منها:

- التقليل من التبذير و من التسربات.
- مضاعفة الفعالية في أعمال الحد من تدهور الشبكات و من خلال إعادة إستعمال الماء عن طريق التصفية.
- التحسين في توزيع هذا المورد على مختلف المستعملين.

يتطلب إفعال هذه السياسة ما يلي:

- تطوير التربية و التحسيس بغرض تغيير سلوكات المستعملين.
- وضع أنظمة تسعيرية للماء و تعكس مع مرور الزمن الكلفة الحقيقية لإنتاج هذا المورد و للحفاظ عليه.
- تمهين التقنيين و المسيرين من خلال برامج رسكلة معممة.
- التسيير العقلاني لمنشآت التوزيع و التطهير و التصفية مع الفصل بين وظائف الإنتاج و التوزيع.

- المنـــاطق البحريـة و الشاطئيـة:

تقتضي التهيئة المستديمة للإقليم تحديد و إعداد إستراتيجية وسياسات تعطي الأفضلية إلى التوازن بين المناطق الداخلية للبلاد والشريط الساحلس الذي يعاني من الآثار الفاسدة المتولدة عن التطور الصناعي في ربوعه وعن نموه الحضري غير المتحكم في مساره.

سيشكل القانون المتعلق بحماية الساحل وإنشاء المعهد الوطني للساحل الأداتين المميزتين للإفعال مثل هذه الإستراتيجية.

أصبح تعيين وتحديث الترسيمة الوطنية لتهيئة الإقليم وترسيمة تنمية وتهيئة الساحل ضروريا حيث تشكلان أدواتين أساسيتين لتهيئة الإقليم و للحد من الضغوط التي تمارس عن الساحل وإعادة إنتشار الأنشطة في إتجاه المناطق الداخلية للبلاد.

ينبغي منذ الآن القيام بأعمال علاجية في المناطق التي لم يتم تدهورها والتي يمكن إسترجاعها.

ومن جهة أخرى، لابد من القيام بأعمال وقائية في الأجزاء الهامة من الساحل اتي فلتت من التدهور.

- التنــوع البيــولوجـي:

التنوع البيولوجي في الجزائر معرض للخطر بصفة جدية و يقتضي إفعال استراتيجية طموحة للمحافظة عليه و لإستعماله العقلاني الذي يتطلب مايلي:

- إشراك أكبر عدد ممكن من الشركاء (المسيرين، المزارعين، مربي المواشي، الصيادين البحريين، عمال الغابات، عمال المناجم، المهيئين المربيين) لحملهم على المشاركة في تحقيق أهداف حماية التنوع البيولوجي.
- إجراء جرد لكل الحيوانات والنباتات الموجودة في البلاد مع الإشارة إلى تموقعها الجغرافي وتكوين بنوك للمعطيات .
- توسيع المحافظة إلى كافة الإقليم بغرض تشكيل إحتياط بيولوجي أمني دائم الوجود بالإقامة، لمناطق للتنمية المستدامة تؤمن المحافظة البيئية على مساحات تمثيلية ايكولوجيا.
- العمل على تطوير البحث الخاص بالأنظمة البيئية غرض تثمين موارد التراث البيولوجي الوطني.
- تطوير القدرات المؤسساتية في مجال الأمن الإحيائي (البيولوجي) لمجابهة إدخال أنواع أجنبية لا سيما منها الجسيمات المغيرة وراثيا.

- إنشـاء مركز لتطوير الموارد البيولوجية الذي سيكون مركزا مرجعيا لتنسيق برامج التعرف والمعرفة والمتابعة والمحافظة على موارد التراث البيولوجي الوطني و تطويره.

- **الغـابات و السهـوب و الـواحات:**

إن ترقية برنـامج متكامل لتسيير و تثمين التراث الغـابي بالإشراك الفعلي للسكان أصبح حتمية للحفاظ عليه و لتسييره العقلاني.

تتعلق الأولويات في هذا المجال بإعادة تشكيل وحماية وتثمين الغابات المنتجة وبمكافحة الإنجراف وخـاصة بإعادة تشجير المناطق الممتدة التدهور في غطائها النباتي وبحماية الأنظمة الإيكولوجية النادرة. يتوقع في إطار الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم إفعال مخطط وطني للإعادة التشجير في شمال الجزائر من 11 % ، إلى 14 % .

أما النظام البيئي الذي تشكله المنطقة السهبية فستكون دواليب تطويره بالزراعات العلفية، بأنظمة التحريم وإجبارية الدورات الرعوية بتطوير الخدمات (الصحة الحيوانية ، منح القروض،...) و بتحديد زراعة الحبوب في المناطق الملائمةكل هذا بالإشراك الفعلي للجماعات المقيمة بالسهوب.

تعتمد معالجة ظاهرة صعود المياه في الواحات على تطوير الأنظمة الزراعية التقليدية و إعادة نظام * الفوقـارة * و التسيير الشحيح للماء.

- **السياسة الحضـرية:**

ستكون هذه السياسة متمفصلة حول المحاور التالية:

- إعتمـاد ميثاق بيئي حضري من طرف المنتخبين المحليين يكرس أسس سياسة تسيير حضري منسجم و متكامـل.
- إفعال برنـامج أولوي يهدف إلى تحسين تسيير النفايات الطلبة ويشتمل على الجوانب التاليـة:

تنفيذ برنامج مستمر للتكوين والإتقان، تحديد ترسيمات توجيهية ومخططات لتسيير النفايات على مستوى كل ولاية، إستئصال المزابل الفوضوية، التهيئة التدريجية لمزابل خاضعة لمراقبة السلطات العمومية، تفعيل مبدأ الملوث الدافع بواسطة الرسوم المختلفة (الرفع من الرسم على التخلص من القمامة) و غيرهـا.

- تطوير سيـاسة تحد من التدفقات الجوية بغرض تحسين نوعية الهواء من خلال ترقية إستعمال الوقود الأقل تلويثا و أيضا من خلال المراقبة التقنية للسيارات و تطوير أنمـاط النقل العمومي ، و ترقية القطاع الصناعي للتكنولوجيات النظيفة وإبرام وتنفيذ عقود خاصة لإزالة التلوث.
- تطويـر سيـاسة خاصة بتهيئـة الإطـار المعيشـي وبالمساحات الخضراء الحضرية لكونها مصدر للراحة والتوازن للسكان.

- **السيـــاسة الصنـاعية و السياسة الطـاقوية:**

السياسة البيئية الصناعية ترمي إلى وضع منظومة للمراقبة للتلوث بمختلف أنواعه ومصادره بغرض تكريس تمهيد تقاعدي بين الدولة

والمؤسسات الملوثة يتمثل في تنفيذ عقود مفادها التقليل التدريجي من التلوث والأضرار المتنوعة التي يسببها.

إن إنشاء الصندوق الوطني لإزالة التلوث سيساعد المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى إزالة التلوث. ومن المؤكد إن إعداد مسح للنفايات الخطيرة سيساعد على تشخيص الأولويات وتحديدها.

ستستهدف السياسة الطاقوية الإجراءات التي توفق بين متطلبات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والارتفاع المرتقب في مجال الطاقة ومراعاة الحد من آثار الغازات المنبعثة في البيئة. وتتعلق هذه الإجراءات بما يلي:

- تحسين مردوديـة محطات إنتاج الطاقة الحرارية.
- تحسين نمط نقل و توزيع الطاقة الكهربائية.
- تحسين نمط تخزيـن ونقل وتوزيع الغـاز الطبيعي.
- ترقيـة الطاقـات الجديدة والقابلـة للتجدد.
- **التـراث الأثـري و الثقـافي:**

نستخلص 3 أنواع من الأعمال الضرورية للمحافظة على هذا التراث ولترميمه:

- تطوير التكوين المتخصص بغية تعزيز القدرات التقنية الخاصة بالمحافظة والترميم التي تتطلب إنشاء مدرسـة أو معهد مختص.
- نشر شـرطة حقيقية متكلفة بالحفـاظ على التراث الوطني الأثـري والتاريخي والثقافي لإجتناب مختلف الأعمال المتسببة في تدهوره.
- إعداد و تنفيذ برنـامج موضوعي ذي أولوية قاضي بالمحافظة على المـواقع المصنفة وبترميمها إن كانت في حـالة تدهور وإتلاف.

إن الجزائر اختارت التحدي من خلال بناء إستراتيجية وطنية للبيئة (SNE) ، بوضعها مخطط وطني للعمل من أجل البيئة و التنمية المستدامة (PNAE-DD) ، وهذا إستجابة للمشاكل البيئية الناجمة عن سيرورة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، و بالرغم من أن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية هائلة، استفادت من استثمارات ضخمة لتنمية الرأس مال المادي والبشري، إلا أنه يلاحظ أن الأسباب الرئيسية للأزمة البيئية التي تعيشها الجزائر هي بالأساس راجعة إلى نظام مؤسساتي ومرتبطة بالاختيارات السياسية والبرامج التنموية السابقة وبالأخص في الميادين التـالية:

- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية.
- التهيئة العمرانية.
- الفعالية و الشفافية في النفقات العمومية.
- نظام المؤشرات، الأسعار، الآليات الإقتصادية.
- طاقة المؤسسات البيئية.
- نوعيـة تقسيم المؤسسات العمومية.

إن الحلول لهذه المشاكل تستلزم بالضرورة إصلاحات للمؤسسات الإقتصادية للبلد، وحدها هذه الإصلاحات تؤدي إلى إنتاج آثار بيئية موجبة ومعتبرة، ويجب النظر إليها في مجملها كأول مخطط استراتيجي وطني للبيئة، حيث استثمرت الجزائر في التنمية المستدامة وهذا مـا شكل الهدف الأساسي للاستراتيجية البيئية PNAE-DD، حيث تمثلت الأهداف الإستراتيجية لهذا المخطط فيما يلي:

1- تحسين الصحة و نوعية حياة المواطن.
2- المحـافظة على رأس المال الطبيعي و تحسين الإنتاجية.
3- التقليص من الخسائر الإقتصادية و تحسين الإنتاجية.
4- حمـــاية البيئة بشكـل عـام.

والجـدول رقم (1) يوضح لنـا الميادين و طبيعة التدخلات الإستراتيجيـة (مقاربة برمجية للعقد 2001 – 2011).

جدول رقم: (1) الجدول التجميعي للإستراتيجية البيئية 2001-2011

الأهداف الإستراتيجية	النتائج المتوقعة على المدى المتوسط	الإجراءات المؤسساتية و الموافقة	طبيعة الميادين و التدخلات الاستراتيجية (الأهداف النوعية للعشرية)
A – الصحة و مستوى المعيشة تخفيض مستوى: - الأمراض المتنقلة عن طريق المياه. - الأمراض المتنقلة بتلوث الهواء. - التسمم عن طريق الرصاص.	- تحسين الإطار القانوني،المؤسساتي،و تسيير البيئة . - تحسين الولوج إلى الماء الشروب و الصرف الصحي. - تقليص أخطار التلوث المتعلقة بالصناعة و المبيدات المستخدمة في الزراعة. - تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى و بالقرب من أقطاب الصناعة. - تعميم البنزين بدون رصاص. - تخصيص إنتاج النفايات و إدخال	- إعداد وضع قانون متعلق بحماية البيئة . - إعداد ووضع قانون متعلق بتسيير النفايات و وضع أسعار متعلقة بها. - تطوير و تطبيق إجراءات قطاعية (و إستراتيجية) لدراسات الآثار البيئية. - نصوص تطبيقية لقانون متعلق بالتحكم بالطاقة . - تنفيذ الإجراءات المتعلقة بقانون المياه الصادر في 1995 (الأسعار،مساهمة القطاع الخاص،تسيير الأحواض المائية) . - وضع إجراء لتدقيق المراقبة الذاتية و الحراسة و برنامج للقضاء على التلوث الصناعي.	- تحسين الوصول إلى الماء الصالح للشرب بتهيئة 60 % من شبكة المياه الصالحة للشرب. - معالجة مياه الصرف الصحي و تهيئة منشآت المعالجة. - بناء منشآت لمعالجة الصرف الصحي للمجمعات التي يفوق سكانها 100000 ساكن. - التسيير العقلاني لنقابات المنازل،القضاء على المفرغات الغير مراقبة. - تسيير النفايات الخاصة 140000 ألف طن سنويا. - مكافحة التلوث الصناعي:تخفيض التلوث

	نظام المعالجة المتكاملة على قاعدة مستدامة (مؤسساتيا،ماليا)	- تطوير و وضع نظام معايير بيئية (قيمة محددة للهواء،الماء،التربة) . - وضع نظام مراقبة تقنية للسيارات. - وضع جباية تتماشى و ترقية المحروقات الأقل تلوثا. - إنشاء صندوق البيئة و مكافحة التلوث(FEDEP) . - إنشاء المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة . - وضع برنامج وطني للتحسيس و ولوج المواطنين للمعلومات البيئية. - إعداد و إنشاء ميثاق بلدي للبيئة. - تطوير عام للصناعات البيئية. - دراسة معرفة مختلف مصادر تلوث الهواء،المدن الكبرى،الماء في الأحواض الهيدرولوجية و التقييم الاقتصادي للمعايير ضد التلوث.	في المناطق الحرجة (300 مليون دولار) . - القضاء على ظاهرة صعود المياه المستعملة. - تحسين نوعية الهواء في المدن:تعميم استخدام البنزين بدون رصاص (235 مليون دولار) . - ترقية استخدام غاز GPL لـ 350000 سيارة ،ترقية الغاز الطبيعي الوقودي GNC من أجل النقل العمومي. - تحسين نوعية الحياة للمواطنين:تطوير المساحات الخضراء (25500 هكتار) ، و حماية التراث الثقافي.

		- تقييم و مثلوية السياسة الطاقوية للبلاد (مع الأخذ في الإعتبار الأبعاد البيئية) . - تقييم نظام مراقبة المنتجات ،الفلاحة الكيميائية (ألأبعاد المؤسساتية و التلوث). - دراسة و معرفة الإجراءات البيئية لوضعها في التطبيق في إطار برنامج الخوصصة و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.	

B- حماية و تحسين إنتاجية الرأس مال الطبيعي . - تحسين إنتاجية الأرض (في الأحواض المنحدرة)، في السهوب و الغابات. - المحافظة على مصادر التنوع. - المحافظة على المواقع الساحلية ذات القيمة البيئية والسياحية. - إستقرار و زيادة مداخيل سكان الأرياف. تحسين العمل الريفي.	- توضيح القانون العقاري (الملكية و حقوق الإستغلال) للأراضي الفلاحية و الهضاب. - زيادة مردودية الأراضي الفلاحية و القطع (خاصة في بعض المناطق المهددة). - زيادة الغطاء الغابي و تكثيف تنوعه (غابات،إنتاج و حماية). - زيادة المناطق المحمية،و المناطق الرطبة و مناطق التنمية المستدامة. - حماية الواحات من النفايات المنزلية و الملوحة. - تحديد إستخدام رمال الشواطئ و الحفاظ على المواقع المهددة. - ترشيد و إستغلال الثروة السمكية. - زيادة مساهمة المواطنين المحليين في تسيير الموارد الطبيعية.	- دراسة متعددة للقانون العقاري والأراضي الفلاحية وأراضي الدولة (خوصصة وتنازل لمدة طويلة) والبدء في العمل المختار. - تطوير الإجراءات المؤسساتية والإقتصادية لمكافحة تفتيت الأراضي التابعة للقطاع الخاص. - إعادة صياغة إجراءات القانون الرعوي من أجل معرفة الحقوق و الواجبات للأسرة الرعوية. - تعديل نظام الأسعار لمياه الري من أجل ضمان الإستخدام الجيد و الوفرة المستدامة. - التطبيق الصارم للقانون المتعلق بتهيئة الإقليم و العمران (مخطط إستغلال التربة). - دراسة العلاقات ما بين إنتاجية الموارد الطبيعية و الهجرة الريفية و الفقر. - تحديث أنظمة التنبؤ بالكوارث الطبيعية (و بالأخص الفيضانات و الجفاف) .	- حماية التربة :علاج التربة المتآكلة 2.8 مليون هكتار. - مكافحة التصحر،تهيئة 3 مليون هكتار في السهوب المتدهورة. - التسيير العقلاني لمصادر مياه السقي،إعادة تأهيل القنوات. - إعادة تأهيل للوصول إلى 35000 هكتار/سنة للملكية الغابية. - المحافظة على التنوع البيئي:2 مليون هكتار لمناطق التنمية المستدامة. - حماية و محافظة النظام البيئي للواحات. - حماية السواحل: تدخل ةقائي و علاجي.

		- توسيع نظام الوكلاء في مجال الغابات (القطاع خاص،سكان الأرياف). - تطوير التعليم،الدراسات و البحوث في مجال التنوع البيئي. - إعداد قانون الشواطئ مع وضع وسائل - إدماج المساهمة للسكان المحليين و الريفيين في المشاريع المتعلقة بالمحافظة على المصادر الطبيعية.	
C- المنافسة و الفعالية الإقتصادية . - تحسين المنافسة للمؤسسات و المتعاملين الإقتصاديين. - تحسين فعالية إنفاقات الميزانية.	- ترشيد إستهلاك ثروة المياه. - ترشيد إستهلاك ثروة التربة (في السقي) . - ترشيد إستخدام المصادر الطاقوية. - ترشيد إستخدام المصادر المواد الأولية / الصناعة. - إعادة تأهيل النفايات	- بالإعتماد على الإجراءات المشار إليها في المجموعتين A، B السابقة الذكر. - البدء بالتنفيذ في إجراءات قانون النياه المصادق عليه 1995 (الأسعار،مساهمة القطاع الخاص،تسيير الأحواض الهيدولوجية)	- بالإعتماد على الإجراءات المشار إليها في المجموعتين A، B السابقة الذكر. - إعادة تأهيل و توسيع قنوات المياه الصالحة للشرب و السقي ة التطهير. - رسكلة و إسترجاع النفايات المنزلية

	و استرجاعها. - تحسين تسيير المؤسسات (و بالأخص على مستوى المخطط البيئي) . - إستغلال أحسن لتكاليف إنتاج الؤسسات. - تحسين صورة القيمة الشرائية للمؤسسات. - تحسين فعالية أعمال المرافئ.	- نصوص تطبيقية للقانون المتعلق بالتحكم في الطاقة. - وضع إجراءات التدقيق، المراقبة الذاتية و الحراسة و برنامج للقضاء على التلوث الصناعي. - تعميم أنظمة تسيير البيئة و التكنولوجيا النظيفة من خلال FEDEP صندوق السيطرة على الطاقة هو وسيلة لترقية التكنولوجيا النظيفة. - معرفة الوسائل التي يجب إستغلالها في إطار برنامج الخوصصة و إدماج الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة OMC.	و الصناعية. - تطهير الموانئ الأكثر تلوثا.

D- البيئة الإجمالية - المحافظة على ثروات التنوع البيئي . - تخفيض إنبعاث غاز البيوت البلاستيكية. - القضاء على الغازات المضرة بطبقة الأوزون (SAO).	- زيادة الغطاء الغابي و كثافته و تنوعه البيئي (غابات منتجة/محمية) . - زيادة المناطق المحمية و المناطق الرطبة و مناطق التنمية المستدامة. - حماية الواحات من النفايات المنزلية و الملوحة و التقليل التدريجي لإنبعاثات GES في قطاعات الطاقة و النقل. - القضاء كليا على SAO	- إعتمادا على الإجراءات المشار إليها في المجموعة B،A سابقا: - تطوير التعليم،الدراسات و البحوث في ميادين التنوع البيولوجي. - النصوص التطبيقية المتعلقة بالسيطرة على الطاقة. - تقييم و عقلنة السياسة الطاقوية للبلد (بما فيها الأبعاد البيئية). - وضع برنامج علاجي و تحسيسي مع برنامج تكويني (للقضاء على SAO) .	- إعتمادا على الإجراءات المشار إليها في المجموعة B،A سابقا: - المحافظة على التنوع البيولوجي (مناطق التنمية المستدامة). - إعادة بناء و حماية الملكية الغابية. - الحماية و المحافظة على النظام البيئي للواحات. - وضع مخطط عمل لتخفيض إنبعاث مشاعل آبار البترول. - البدء بالعمل بالمرحلة الثالثة من مخطط القضاء على SAO.

المصدر:70- 68: pp (PNAE-DD)

الخـــاتمة:

إن مخطط العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) سجل في إطار الخطة المبرمجة العشرية، وتم وضعه بمساهمة قيمة للجنة الأوروبية من خلال برنامجها Ec-Life وبرنامج METAP المدار من طرف البنك الدولي.

وأصبح إعداد هذا المخطط ممكنا نتيجة تعاون العديد من المجموعات المساهمة في هذا المشروع على مستوى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والبنك الدولي و وكالة التعاون التقنية الألمانية GTZ .

النتـــائج:

1- إن الفجوة بين نظرة كل من الإقتصاديين و علماء البيئة إلى العالم في مطلع القرن الجديد لا يمكـن أن تكون أوسـع مما هي عليه، فالاقتصاديون ينظرون إلى النمو غير المسبوق في الإقتصاد العالمي والتجارة والإستثمار الدوليين ويتوقعون مستقبلا واعدا يتزايد في كل ذلك، وهم يلاحظون بفخر ولهم الحق في ذلك، أما علماء البيئة فإنهم ينظرون إلى نفس هذا النمو ويتبينون أنه نتيجة لحرق كميات هائلة من أنواع الوقود الحفري المنخفضة السعر بشكل مصطنع، وهي عملية تهدد استقرار المناخ.

2- في دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل (BIT) حول الوضع الاجتماعي في الجزائر (3) توصلت إلى أنه يصعب الحديث عن التنمية المستدامة في ظل الوضع الراهن و هذا راجع إلى أمرين:

- حداثة عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر القائم على قواعد

وإقتصاد السوق، وعليه فإن الميكانيزمات القادرة على القيام بذلك غير متوفرة و حتى إن وجدت فإنه غير ممكن تطبيقها بشكل كامل.

- إن الميكانيزمات التي تساعد في تطبيق دولة القانون و إحترام مبادئ الحكم الراشد غير موجودة و حتى إن وجدت فإنه لا يمكن تطبيقها نظرا لانتشار ما يسمى بالاقتصاد الموازي وتفاقم ظاهرة تغليب المصالح الشخصية في إدارة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة وعلى جميع المستويات.

3- إن المخطط (PNAE-DD) أعتمد على دراسة للواقع المعاش الذي بين أن تكلفة الإهمال الاقتصادي والاجتماعي مازالت تتزايد، لهذا جاء المخطط في إطار نظرة مستقبلية الذي يفرض على الجزائر الاستثمار في التنمية البيئية والمستدامة ، وهذا ما يجعل من المخطط إطار إستراتيجي وإختيار عملي ذو أولوية في مواجهة هذه الوضعية وجزء منه ضمن برنامج الحكومة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي على المدى القصير (المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي 2004/2001) .

4- إن الأهداف الرئيسية لإستراتيجية البيئة تتشكل من :

- تحسين الصحة و نوعية المعيشة للمواطن.

- المحافظة على الرأسمال الطبيعي و تحسين إنتاجيته .

- تخفيض الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة .

- حماية البيئة الجهوية والعامة.

5- تحاول الجزائر بمواردها الخاصة التكفل بالمشاكل البيئية بإعتبارها جزء مندمج في مرحلة الانتقال الاقتصادي – الاجتماعي للبلد، و هذا يستلزم عليها التكيف مع مرحلة (الإنتقـال البيئي) .

6- رغم العدد الهائل من التشريعات القانونية الصادرة إلا أن غياب المراسيم التنظيمية أدى إلى غياب التشريعات الملزمة للمؤسسات بالاقتطاع على أنشطتها الاجتماعية والبيئية.

7- غيـاب التشريعات القانونية الرادعة للمؤسسات التي تستفيد من الدعم المالي للدولة

ولا تدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية كأحد مقومات منح الدعم.

8- إن الحوافز الاستثمارية التي تمنحها الدولة في المجال البيئي محدودة و لا تشجع إدماج عنصر البيئة في الاستثمار.

التوصيـــات:

1- حتى يمكن تحقيق الأهداف الوطنية للإستراتيجية البيئية لابد من وضع ميكانيزمات مؤسساتية ومرافقة إضافة إلى استثمارات ذات أولوية وتنحصر المهام المؤسساتية في وضع مشروعات قوانين والمصادقة على نظام التسعيرة (المياه،الفضلات)

و وضع آليات اقتصادية و تسييرية للبيئة (الضرائب البيئية، مؤسسات مالية) أما إجراءات المرافقة فهي تغطي الحملات التحسيسة ومتابعة تقييم PNAE-DD من خلال الاستثمارات المخصصة له على المدى الطويل (10 سنوات) و أيضا القصير (3،5 سنوات) .

2- يجب على الوكالات الوطنية لتطوير الاستثمار زيادة الإعتمادات المالية المخصصة لتمويل معدات مكافحة التلوث.

3- من أجل توفير جميع الظروف المساعدة لإنجاح الاستثمارات ذات العلاقة بمكافحة التلوث وحماية البيئة يجب على الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بالتعاون مع الصندوق الوطني للبيئة

و مكافحة التلوث (FEDEP) و وزارة المالية أن يقدموا حوافز أكثر فعالية للاهتمام بالجانب البيئي في المشروعات الاستثمارية.

4- يجب على الدولة أن تدعم المجتمع المدني من خلال الحركة الجمعوية المهتمة بالبيئة لما لها من دور تحسيسي للجانب البيئي للمواطن.

المراجـع:

1- ليستر ر ،براون، اقتصاد البيئة (اقتصاد جديد لكوكب الأرض)، ترجمة د/أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 2003،ص: 6.

2- Ministére de l’amenagement du territoire et de l’environnement,rapport sur l’etat de l’avenir de l’environnement,2000,pp :104-114.

3- Union syndicale des travailleurs du Maghreb arabe et l’organisation arabe du travail,conférence Maghrébine sur la résponsabilité sociale de l’entreprise,rapport final et recommandation, Tunis 6-7 Mars2005.